بنمو 6,2٪.. و2,5 مليار دينار رصيد ودائع العملاء

«الأهلي المتحد» يحقق 30,8 مليون دينار أرباحاً بالنصف الأول

المضف: المؤشرات الإيجابية تعكس إستراتيجية عملنا الناجحة وخططنا لتنويع مصادر الدخل وتعظيم عوائد المساهمين وتحقيق تطلعات العملاء

أعلن البنك الأهلي المتحد في بيان صحافي أمس عن صافي الأرباح النصف الأول من 2019 والتي بلغت 30,8 مليون دينار مقارنة بمبلغ 29 مليون دينار خلال الفترة نفسها من العام السابق بنسبة نمو 6,2٪.

كما حقق البنك نموا في إجمالي الأرباح التشغيلية والتي بلغت 32,2 مليون دينار بنسبة نمو 6,3٪ مقارنة مع الإيرادات التشغيلية البالغة 30,3 مليون دينار لنفس الفترة من العام السابق، في حين ارتفع إجمالي الموجودات ليبلغ 4 مليارات دينار مقارنة مع رصيدها البالغ 3,7 مليارات دينار كما في 30 يونيو 2018 لتكون نسبة النمو السنوية 8,1٪، بينما بلغ إجمالي رصيد التمويل 2,90 مليار دينار بارتفاع 5,8٪ مقارنة مع 2,74 مليار دينار كما في 30 يونيو 2018، كما زاد رصيد ودائع العملاء بنسبة 5٪ ليبلغ 2,50 مليار دينار مقارنة مع 2,38 مليار دينار كما في 30 يونيو 2018. كما ارتفع إجمالي حقوق المساهمين بنسبة 4,6٪ إلى 432,1 مليون دينار كما في 30 يونيو 2019 مقارنة مع 413,2 مليون دينار كما في 30 يونيو 2018. وبالإضافة إلى ما سبق من إنجازات، حافظ البنك على معدلات جيدة لمعيار كفاية رأس المال بمعدل 15,3٪ كما في 30 يونيو 2019 وهو بذلك يتخطى المستوى الذي تطلبه الجهات الرقابية. مما يزيد من فرص التوسع المستقبلي على مستوى التسهيلات الائتمانية والعمليات. واضاف البيان ان البنك حقق عائدا على حقوق الملكية وعلى الأصول بلغ 14,3٪، 1,54٪ على التوالي خلال النصف الأول من 2019 والذي يعتبر من أعلى المعدلات في السوق وأدى إلى ارتفاع العائد على السهم من 14,7 فلسا للنصف الأول من 2018 إلى 15,7 فلسا للسهم لنفس الفترة من العام الحالي. وعلى الرغم من النمو في الموجودات، استمر البنك بالحفاظ على جودتها حيث بلغت نسبة التمويلات غير المنتظمة 1,23٪ من إجمالي محفظة التمويل بتغطية مخصصات بلغت 256,1٪ بعد استبعاد الضمانات.

د. أنور المضف

أرقام ذات دلالة

- 6,3٪ نمو إجمالي الأرباح التشغيلية إلى 32,2 مليون دينار.
- 4 مليارات دينار الموجودات بنمو سنوي 8,1٪.
- 4,6٪ ارتفاع حقوق المساهمين إلى 432,1 مليون دينار.
- 1,23٪ التمويلات غير المنتظمة بتغطية 256,1٪.
- 15,3٪ معدل معيار كفاية رأس المال.

استراتيجية ناجحة

وتعليقا على هذه النتائج، قال رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المتحد د.أنور المضف: ان المؤشرات الإيجابية التي رافقت أداء البنك خلال النصف الأول من العام الحالي، تعد نتيجة للجهود المتواصلة التي تبذلها كافة قطاعات الأعمال لدى البنك من أجل الحفاظ على وتيرة أداء متميز يعزز من سمعة البنك ويرسخ من مكانته المرموقة ضمن القطاع المصرفي الكويتي كأول بنك عمل في الكويت منذ نحو سبعة وسبعين عاما، ويعكس استراتيجية عملنا الناجحة وخططنا الرامية لتنويع مصادر الدخل، وتعظيم عوائد المساهمين، وتحقيق تطلعات العملاء.

تصنيفات إيجابية

واعتبر المضف أن احتفاظ البنك الأهلي المتحد بالتقييمات والتصنيفات الإيجابية من وكالات التقييم العالمية بالإضافة إلى حصده للعديد من الجوائز المرموقة من جهات عالمية متخصصة في متابعة أعمال البنوك والمؤسسات المالية، والذي يعد مؤشرا قويا على نجاح استراتيجية عمل البنك وسلامة أدائه. وأشار المضف إلى حصول البنك على جائزة «أفضل بنك في الابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات بالكويت للعام 2019 والتي تمنحها «مجلة التمويل الدولية المرموقة» the International (IFM Finance Magazine). المتخصصة في الشؤون المصرفية والمالية ومقرها لندن، المملكة المتحدة والذي استند إلى العديد من الإنجازات والنجاحات ومن أبرزها قدرة البنك الأهلي المتحد على أن يقدم خدمات واعدة لعملائه، وسعيه لاكتشاف طرق جديدة وأكثر كفاءة لتقديم خدمات تفوق النظم المصرفية.

ولفت إلى دور برنامج التنمية المجتمعية المستدامة للمتحد الحافل بالعديد من الأنشطة التي تشمل مجالات مختلفة في تعميق التأثير الإيجابي للبنك الأهلي المتحد في المجتمع.

وأضاف المضف: يسعدني أيضا ما حققه البنك من تقدم في مجال الصيرفة الرقمية وبالأخص النجاح في تدشين خدمة الروبوت للعمليات البنكية بما ساعد على اختصار العديد من الخطوات التنفيذية بالحد الأدنى من المخاطر بما يتيح للموظفين السعي أكثر لنمو الأعمال خاصة أن هذه التقنيات بما فيها الذكاء الاصطناعي تسارع من تطوير العمل المصرفي.

وأعرب رئيس مجلس إدارة البنك عن شكره وتقديره لمساهمي البنك وعملائه على ما قدموه من دعم وما أبدوه من ثقة تجاه البنك، كما تقدم بالشكر لبنك الكويت المركزي وكافة الجهات الرقابية، وثمن المضف جهود الإدارة التنفيذية وكافة العاملين بالبنك التي مكنت البنك من تحقيق هذه النجاحات.

التحول الرقمي

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي بالوكالة للبنك الأهلي المتحد طارق محمود: نواصل سعينا بكل طاقتنا لتحقيق المزيد من النجاحات خلال 2019، مبينا ان البنك فخور للغاية بما تم إنجازه من خطوات للإسراع في رحلته للتحول الرقمي ليستمر في ريادته في مجال التطوير والابتكار المصرفي وذلك من خلال العديد من الخطوات المهمة ومنها إطلاق خدمة غرفة المحادثة المرئية، في فرع البنك بالأڤنيوز والتي تتيح لعملاء البنك مساحة من الخصوصية للتحدث المباشر صوتيا أو عن طريق الڤيديو مع موظفي خدمة العملاء بالبنك، والحصول على التوجيه المناسب بشأن أي استفسارات أو احتياجات للعميل، كذلك نجح البنك في تدشين قائمة من التحديثات الجديدة على تطبيقه المتميز للخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال، والتي تقدم لعملاء البنك مميزات حصرية لا تضاهي من حيث السهولة والسرعة والأمان والقدرة على مجاراة توقعات العملاء في عصر التحول الرقمي».

وأضاف: «مع فريق العمل المميز في البنك الأهلي المتحد، نتوقع أن نرى المزيد من التطورات في الأشهر القادمة».

«فيتش»: «الفيدرالي» سيخفض الفائدة مرة واحدة في 2019

محمود عيسى

قالت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني إن من المحتمل أن يخفض مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي أسعار الفائدة بأقل مما تتوقعه الأسواق المالية خلال بقية 2019 نظرا لنمو الوظائف القوي في الولايات المتحدة.

وأضافت أن المحتمل الآن هو تخفيض بمقدار 25 نقطة أساس في اجتماع اللجنة الفدرالية للسوق المفتوحة لشهري يوليو أو سبتمبر، لكن من غير المرجح أن يشير ذلك إلى بداية سلسلة من تخفيضات أسعار الفائدة، على عكس المسار المندفع حاليا في الأسواق المستقبلية للأموال الفيدرالية.

وفي هذا السياق، يبدو من المرجح أن يقوم بنك الاحتياطي الفيدرالي بتخفيض أسعار الفائدة مرة واحدة بمقدار 25 نقطة أساس في 2019، ثم ترك أسعار الفائدة دون تغيير حتى 2020 بدلا من الشروع في سلسلة من تخفيضات الأسعار. من شأن تخفيضات أسعار الفائدة الثلاثة الجاري الترويج لها حاليا في أسواق العقود المستقبلية بحلول نهاية 2019 أن توجب على مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلغاء كل التشديد الذي تم تطبيقه في 2018، والذي يبدو غير مرجح إلى حد كبير ما لم يتباطأ الاقتصاد الأميركي بشكل حاد أكثر مما نتوقعه نحن وما يتوقعه الاحتياطي الفيدرالي حاليا.

وتشير الشهادة المتراخية لرئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول الأسبوع الماضي أمام الكونغرس الى احتمال خفض سعر الفائدة في وقت لاحق من 2019. وشملت تعليقات باول تأكيدا واضحا بشكل مفاجئ على انخفاض معدلات التضخم بالنظر إلى أن العديد من مؤشرات التضخم الأساسية لا تزال حوالي 2٪. وذكر أيضا أن المخاطر السلبية لاتزال قائمة على نمو الاقتصاد الأميركي بسبب ضعف النمو العالمي والشكوك في السياسة التجارية منذ اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي في منتصف يونيو.

وقالت الوكالة إن الناتج المحلي الإجمالي الأميركي واصل نموه بوتيرة أسرع من الإمكانات خلال النصف الأول من 2019 حيث مؤشرات الإنفاق الاستهلاكي ونمو الوظائف قويان مقارنة مع سوق العمل الذي يعاني من الضيق تاريخيا. لذلك، يبدو من المحتمل تقديم خفض الفائدة المقبل باعتباره «بوليصة تأمين» تهدف إلى تقليل مخاطر الجانب السلبي بدلا من استجابة سياسة «تعتمد على البيانات».

وتباطأ الاستثمار في الأعمال التجارية في مواجهة حالة عدم اليقين المتزايدة في السياسة التجارية وتراجع إنتاج الصناعات التحويلية، لكن لايزال من المحتمل أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الأميركي 2,4٪ في 2019 قبل أن يتباطأ إلى 1,8٪ في العام المقبل. وتشير توقعات بنك الاحتياطي الفيدرالي الخاصة إلى معدل نمو مشابه خلال عامي 2019 و2020 مجتمعين يفوق الاتجاه الحالي.

خلال 2018.. وانتعاش الأسهم العالمية في يونيو الماضي

«الوطني»: 17,4 مليار دولار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول الخليج

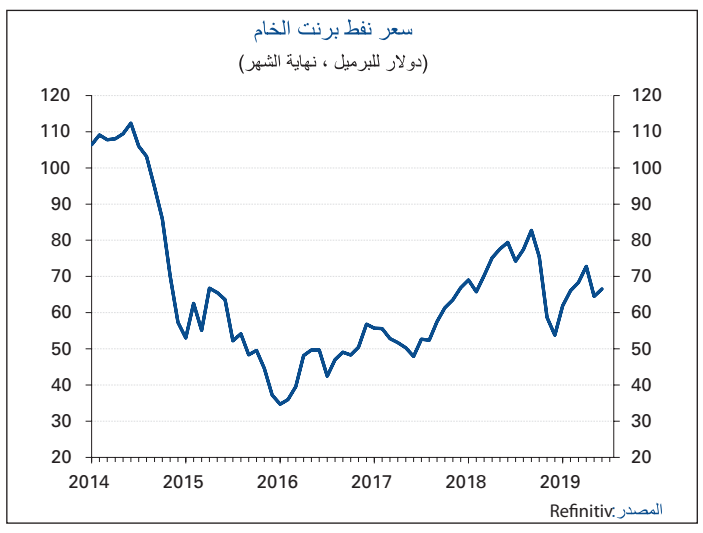

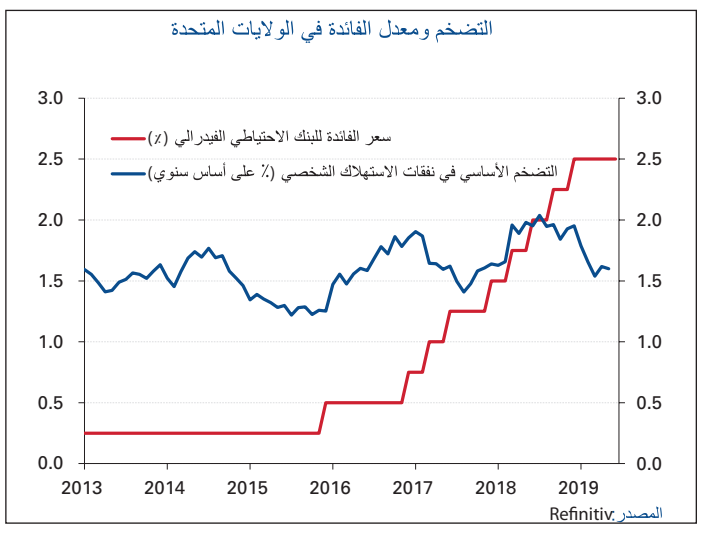

التوقعات ترجح قيام «الفيدرالي» بخفض الفائدة في يوليو

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن النشاط غير النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي واصل اكتساب المزيد من الزخم، حيث سجل مؤشر مديري المشتريات في كل من السعودية والإمارات نموا ملحوظا (57,4 و57,7 على التوالي) في يونيو بدعم من زيادة الطلبيات الجديدة والإنتاج. أما على صعيد نمو الوظائف، فقد كان هامشيا. وتظهر البيانات الرسمية أن الناتج المحلي الإجمالي السعودي قد ارتفع بنسبة 1,7٪ على أساس سنوي في الربع الأول من العام الحالي مقابل 1,5٪ في العام السابق مدفوعا بنمو القطاع غير النفطي بنسبة 2,1٪. وفي ذات الوقت، ارتفع معدل النمو في قطر إلى 0,9٪ على أساس سنوي في الربع الأول من 2019 مقابل 0,3٪ في الربع الرابع من 2018 مع تسجيل القطاع غير الهيدروكربوني نموا 1,6٪.

ووفقا للأونكتاد، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 0,1٪ في 2018، حيث بلغت 17,4 مليار دولار، في ظل اجتذاب الإمارات لنصيب الأسد (10,4 مليارات دولار).

إلى جانب ذلك، تسارعت خطوات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والخبرات الأجنبية نحو دول مجلس التعاون الخليجي. وأقدمت السعودية، مثل الإمارات وقطر، على توفير إقامة دائمة للوافدين من ذوي المهارات المرتفعة والتخفيف من القيود المفروضة على الملكية الأجنبية للشركات المدرجة للمستثمرين الاستراتيجيين.

من جهة أخرى، ذكر التقرير أن أسواق الأسهم العالمية ارتفعت في شهر يونيو بعد الأداء الضعيف الذي شهدته في مايو بدعم من التوقعات المساندة لقيام البنوك المركزية الرئيسية بتطبيق المزيد من السياسات التيسيرية لتجنب تبعات التباطؤ الاقتصادي، حيث سجل مؤشر ستاندرد آند بورز للأسهم الأميركية نموا بنسبة 6,9٪ على أساس شهري محققا أفضل أداء مسجل في يونيو منذ 1955. كما أدت التوقعات المتعلقة بتباطؤ النمو وإمكانية تطبيق سياسات التحفيز النقدي إلى استمرار تراجع عائدات السندات، حيث تراجعت عائدات سندات الخزينة الأميركية لأجل 10 سنوات دون مستوى 2٪ في أواخر يونيو في حين وصلت عائدات السندات الألمانية إلى مستوى قياسي منخفض بلغ 0,3٪.

من جهة أخرى، ساهمت أيضا الهدنة المعلنة بين الولايات المتحدة والصين فيما يتعلق برفع الرسوم الجمركية في تعزيز أداء الأسواق، وذلك على الرغم من أن التوصل إلى اتفاقية تجارية شاملة مازال بعيد المنال. وفي ذات الوقت، ارتفعت أسعار النفط خلال الشهر مع توقعات بتمديد الأوبك وحلفائها لاتفاقية خفض الإنتاج حتى العام المقبل، وهو الأمر الذي تحقق بالفعل.

وأضاف التقرير انه كما كان متوقعا، أبقى الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة دون تغيير في يونيو عند مستوى 2,25 ــ 2,50٪، إلا أنه مهد الطريق لسياسة نقدية تيسيرية من خلال التخلي عن نبرة «التحلي بالصبر» في إدخال تعديلات على أسعار الفائدة في المستقبل والالتزام بسياسة «التصرف وفقا لما تقتضيه الحاجة للحفاظ على النمو الاقتصادي». وعلى الرغم من أن بيانات النشاط الاقتصادي الأخيرة لا تعتبر سيئة بأي حال من الأحوال، إلا أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي يدرس خفض سعر الفائدة باعتباره «تأمينا» ضد تباطؤ النمو الاقتصادي في المستقبل (بما في ذلك نتيجة لتباطؤ التجارة العالمية)، بالإضافة إلى تراجع معدلات التضخم، والذي ظل ثابتا عند مستوى 1,6٪ على أساس سنوي في مايو وفقا لمؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي وهو المقياس المفضل لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي وأقل بكثير من المستوى المستهدف البالغ 2٪.

وأوضح التقرير أن ضعف قطاع الصناعات التحويلية يؤثر أيضا على الاقتصاد الأوروبي في ظل بقاء مؤشر مديري المشتريات التصنيعي لمنطقة اليورو في منطقة الانكماش خلال يونيو، حيث بلغ 47,6، فيما منيت ألمانيا بأسوأ أداء بما يعكس شدة التباطؤ العالمي والشكوك المتعلقة بالسياسية الإقليمية والمشاكل التي يعاني منها قطاع السيارات بالغ الأهمية بالنسبة للاقتصادي الألماني. وتشير الأرقام إلى تراجع ناتج الصناعات التحويلية 0,7٪ في الربع الثاني من 2019، بما قد يحد من نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 0,2 ــ 0,3٪ مقابل 0,4٪ في الربع الأول من العام. وتجمع الآراء على ارتفاع النمو في النصف الثاني من العام إذا تعافت التجارة العالمية بفضل تحسن سوق العمل مع ارتفاع الأجور إلى أعلى مستوياتها منذ 10 أعوام بنسبة 2,5٪ في الربع الأول من 2019 وانخفاض معدلات البطالة إلى 7,5٪ في مايو.

وفي هذه الظروف الاقتصادية وبينما ظل معدل التضخم الأساسي «أقل بكثير من المستوى المستهدف البالغ 2٪»، رغم ارتفاعه بالغا 1,1٪ على أساس سنوي في يونيو، أعلن البنك المركزي الأوروبي استعداده لتطبيق حوافز جديدة. وقد يكون ذلك في هيئة خفض أسعار الفائدة، أو على الأرجح استئناف برنامج شراء السندات الذي أوقفه في ديسمبر الماضي، إلى جانب تطبيق إرشادات استشرافية أقوى بالنسبة للسياسات النقدية المتبعة.

ويظهر الاقتصاد البريطاني أيضا علامات تدل على تراجع حاد، حيث اقترب معدل النمو الفصلي من الصفر في الربع الثاني من العام 2019 (0,5٪ في الربع الأول) وانخفض مؤشر مديري المشتريات لقطاع البناء إلى أدنى مستوياته خلال عقد من الزمن ببلوغه 43,1 في يونيو في ظل تأخر الاستثمارات على خلفية الشكوك المتعلقة بانفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي. ومن جهة أخرى، ألمح مارك كارني محافظ بنك إنجلترا مؤخرا بأن أسعار الفائدة يمكن خفضها من 0,75٪ حاليا على خلفية المخاطر المتعلقة بانفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي وغيرها من المخاطر العالمية بما يناقض التوجه الرسمي السابق لرفع أسعار الفائدة بصفة «تدريجية» و«محدودة».

البنك المركزي الأوروبي قد يستأنف برنامج شراء السندات

السعودية تسمح للأنشطة التجارية بالعمل لمدة 24 ساعة

قرر مجلس الوزراء السعودي بجلسته، أمس، برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، السماح للأنشطة التجارية بالعمل لمدة (24) ساعة.

ونص القرار على أن يكون السماح «بمقابل مالي يحدده وزير الشؤون البلدية والقروية ــ وفقا للاعتبارات التي يقدرها ــ كما يحدد الأنشطة التجارية التي لا يسري عليها هذا المقابل، بحسب ما تقتضيه المصلحة العامة أو طبيعة تلك الأنشطة».

وقال وكيل وزارة الشؤون البلدية والقروية للتخطيط والبرامج، خالد الدغيثر، في مقابلة مع «العربية» إن «القرار سيسمح بفتح المحلات والأنشطة التجارية لما بعد الساعة 12 منتصف الليل وفق ضوابط شفافة ومحددة ستصدرها الوزارة».

وأفاد بأن القرار ينص على تحديد الأنشطة التي ستدفع مقابل مالي وأنشطة أخرى لن تدفع المقابل المالي نظرا لمتطلبات طبيعة عملها في مختلف الأوقات وهذا ما سيحدد لاحقا وفق قرارات وزير الشؤون البلدية والقروية بهذا الخصوص.

ويؤكد خبراء اقتصاديون أن للقرار تبعات اقتصادية، أبرزها تنشيط الدورة الاقتصادية، وتوفير فرص وظيفية أكبر، وإتاحة الخدمات والمنتجات في الأسواق على مدار الساعة، ما ينشط الحركة الاقتصادية ويرفع من تنافسية الاقتصاد، وتنوع الفرص الاستثمارية فيه.

ويستفيد من القرار معظم قطاعات الاقتصاد التي ستتأثر بزيادة الطلب على المنشآت والعقارات وزيادة الفرص الوظيفية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مثل المطاعم والمحلات التجارية الموزعة في المدن، بجانب القطاعات المساندة لقطاع السياحة والفنادق.

مخاوف النمو تلقي بظلالها على تمديد اتفاق أوپيك

رأى التقرير أن المخاوف المتعلقة بضعف الاقتصاد العالمي تسببت في الضغط على أسعار النفط رغم تمديد أوپيك وحلفائها لاتفاقية خفض الإنتاج لمدة 9 أشهر إضافية حتى مارس 2020 (والتي تم انعكاسها على الأسعار إلى حد كبير قبل الإعلان عنها في أوائل يوليو). وفي شهر يونيو، تعرضت أسعار النفط لقوى متضاربة ساهمت في تراجعها. حيث تراجع سعر مزيج خام برنت في منتصف الشهر إلى أدنى مستوياته المسجلة منذ يناير في ظل تصاعد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين قبل أن تساهم الضغوط الجيوسياسية المتمثلة في الهجوم على ناقلات النفط قبالة مضيق هرمز ومنشآت سعودية وانخفاض مخزونات النفط الأميركية في دفعه للارتفاع مجددا بنهاية الشهر بنسبة 3٪ ليغلق عند سعر 66,6 دولارا للبرميل. كما أدت عوامل تضمنت إسقاط إيران لطائرة أميركية بدون طيار وما تبع ذلك من إيقاف أميركا هجوما وشيكا على إيران ثم فرضها عقوبات على المرشد الأعلى علي خامنئي في المساهمة في زيادة المخاطر الجيوسياسية للنفط.